أثر الإنفَاق العام على النمو إلاقتصادي في السودان 1993- 2018م

The Impact public spending on Economic Growth Study in Sudan 1993-2018.

معتز آدم عبدالرحيم محمد **كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية جامعة غرب كردفان**
عادل عبد الله آدم محمد **كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة زالنجي**

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1993–2018م.وتحليل سياسة الإنفاق العام في السودان في ظل حدة المشاكل المالية في السودان. وتمثلت مشكلة الدراسة في السؤال: ما هو أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1993–2018م ؟ افترضت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك لتوضيح حجم وتطور الإنفاق العام وهيكله في السودان وتأثيره على النمو الاقتصادي واستخدمت المنهج الإحصائي المعتمد على أسلوب الاقتصاد القياسي لتحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام برنامجARDL . ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الإنفاق العام يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في المدى القصير , بينما يكون أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ايجابياً في المدى الطويل. ومن النتائج أيضاً وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي. ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة وضع سياسة انفاقية طويلة المدى واضحة الأهداف تقوم على انتقاء المشاريع والخروج من سياسة تنفيذ المشاريع الانفاقية ذات القيمة المرتفعة الأمر الذي يكون له تأثير سلبي على معدلات النمو الاقتصادي.

Abstract

The study aimed to demonstrate the impact of public spending on economic growth in sudan during the period 1993-2018, The problem of the study was represented in the question: What is the impact of public spending on economic growth in the Sudan during the period1993-2018. and to analyze public spending policy in Sudan in light of the severity of financial problems in Sudan. the study assumed a positive statistically significant relationship between public spending and economic growth. The study used the descriptive and analytical approach in order to clarify the size and development of public spending and its structure in Sudan and its impact on economic growth. the statistical approach based on econometrics method was used to analyze the date and the test hypotheses using the ARDL program. Among the most important finding of the study, public spending negatively affects economic growth in the short term , while the impact of public spending on economic growth is positive in the long term. among the results is the existence of the a long term equilibrium relationship between public spending and economic growth. Among important recommendations reached by the study is the development of along-term spending policy with clear objectives based on

selecting projects and exiting the policy of implementing high – value spending projects, which has a negative impact on economic growth rates.

مقدمة الدراسة:

تبرز أهمية الإنفاق العام كأحد أدوات السياسة المالية، والتي تعبر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث إن التطور التاريخي للنفقات العامة في الفكر الاقتصادي يبرز مدى أهميتها وذلك لارتباطها بتطور دور الدولة في الاقتصاد والذي يعد ضرورياً لتحقيق التوازن الاقتصادي وتجنب الأزمات، كما وتستخدم الحكومات الإنفاق العام كأحد الأدوات التي ترفع بواسطتها من قدرة الاقتصاد على النمو والتطور.

وتعد مسألة تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي من المسائل الرئيسة لفهم كافة الأبعاد التي قد تؤثر على النمو الاقتصادي , وذلك بسبب الدور الرئيسي والحيوي الذي يلعبه الإنفاق العام كسياسة مالية في يد الدولة للتدخل في الاقتصاد وإعادة التوازن، وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة وبالنسبة للاقتصاد السوداني كانت للإنفاق العام مساهمة كبيرة ومقدرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمعبر عنه (بالنمو الاقتصادي) لذلك تحاول هذه الدراسة قياس أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1993–2018م.

مشكلة الدراسة:

أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت في العديد من الدول عن وجود علاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، وذلك لان الإنفاق العام هو احد أدوات السياسة المالية فيكون له انعكاس على النمو الاقتصادي، لذلك يأتي تساؤل الدراسة:

1. ما أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1993–2018م ؟
2. هل توجد علاقة توازنية طويلة المدى بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1993–2018م ؟

فرضيات الدراسة:

بناء على أسئلة الدراسة جاءت الفرضيات كالأتي:

1. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1993–2018م.
2. هناك علاقة توازنية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1993–2018م.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من الجانب النظري في الدور الذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي، وإبراز تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي من خلال مضاعف الإنفاق العام، أما من الجانب التطبيقي فهي تعطي نظرة حول أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة 1993– 2018م، كما تكمن أهمية الدراسة في بيان أهمية هذا الموضوع لمتخذي القرارات الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

1. بيان تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1993–2018م.
2. إلقاء الضوء على الإنفاق العام في السودان وتحليل اتجاهاته وأنماطه.
3. إبراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر يعكس الوضع الاقتصادي وتحليل العلاقة بين الإنفاق العام النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1993–2018م ؟
4. تحليل سياسة الإنفاق العام في السودان في ظل حدة المشاكل المالية في السودان.

منهجية الدراسة :

استخدمت الدراسة المنهجين الوصفي التحليلي، والكمي على النحو التالي:

استخدم المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة لأنه أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية وهو يناسب الظاهرة موضوع الدراسة , وذلك لتوضيح حجم وتطور الإنفاق العام وهيكله في السودان وتأثيره على النمو الاقتصادي. و استخدم المنهج الكمي لبناء نموذج قياسي لقياس أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1993–2018م وذلك من خلال اختبار العلاقة بين المتغيرات، حيث تم ذلك استخدام برنامج التحليل ARDL.

حدود الدراسة:

السودان، تم بناء نموذج قياسي خلال الفترة (1993–2018م).

أسباب اختيار موضوع الدراسة :

يعود سبب اختيار هذا الموضوع إلى الرغبة في التعرف على سياسة الإنفاق العام في السودان ومدى تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة.

والسبب الثاني الرغبة في تقديم توصيات تساعد الحكومة في تحقيق نمو اقتصادي، لما له من أهمية بالغة لمتخذي القرارات في ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي يعاني منها السودان.

هيكل الدراسة:

يتناول المبحث الأول الإطار المنهجي، والدراسات السابقة، والمبحث الثاني الإطار النظري للدراسة، والمبحث الثالث يتناول الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي في السودان والمبحث الرابع منهجية التحليل.

الدراسات السابقة:

1. **Landau (1986), 'Government and Economy Growth in the less Developed countries'**

هدفت الدارسة إلى دارسة العلاقة بين كل نوع من أنواع الإنفاق الحكومي من ناحية، والنمو الاقتصادي من ناحية أخري للفترة(1960 –1980) استخدم الباحث نموذجاً قياسياً لبيانات(65) دولة نامية حيث استخدم معادلات الانحدار المتعددة في إطار بيانات مقطعية لجميع هذه الدول وذلك لمعرفة أثر العديد من متغيرات الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي كمتغير تابع،والنمو الاقتصادي كمتغير مستقل.

وقد بينت الدراسة أن هناك علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والنمو الاقتصادي ما عدا الإنفاق على التعليم حيث كان له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وأن النفقات التحويلية والعسكرية لم يكن لها أثر ملموس على النمو الاقتصادي.

وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على الإنفاق على التعليم وخفض النفقات العسكرية.

2. **دراسة عمر محمود أبو عيده** (2015) **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في فلسطين** :

هدفت إلى تحديد العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1995– 2013م) ولتحقيق هذا الهدف اعتمد البحث على المنهج الإحصائي الوصفي، وكذلك على التحليل القياسي .من أهم النتائج التي توصل إليها البحث وجود علاقة سببية موجبة تتجه من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى الإنفاق الحكومي بأنواعه الإجمالية، (الجارية، والتطويرية.(كذلك وجود علاقة إيجابية تتجه من الإنفاق الحكومي بشقيه الإجمالي، والجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي .في حين لم تثبت العلاقة السببية بين النفقات الحكومية التطويرية والنمو الاقتصادي، ولم تثبت معنوية النفقات الحكومية التطويرية في علاقتها وارتباطها مع الناتج المحلي الإجمالي .وتوصي الدراسة بإجراء المزيد من البحث في هذا المجال. (عمر محمود أبو عيده 2015)

3. **دراسة العيسى (2006) بعنوان":أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة**

هدفت الدراسة إلى تقدير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت من العام 1970م إلى 2002م، والإمارات العربية المتحدة من العام 1972 إلى عام 2002م، وقد تم استخدام المنهجين الوصفي والكمي من خلال توضيح تطور حجم الإنفاق وهيكلته ووضع الموازنة في البلدان الثلاثة،,وبناء نموذج قياسي لقياس أثر الإنفاق الحكومي من خلال نموذج انحدار خطي متعدد يشمل النمو الاقتصادي مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي وعدد من المتغيرات المستقلة والتي تشمل الإنفاق الحكومي وعرض النقود والتكوين الرأسمالي الثابت ومتغير صوري يعكس المراحل الاقتصادية التي مرت بها هذه الدول نتيجة لتغيرات أسعار النفط.

وقد بينت الدراسة تباين آراء المدارس الاقتصادية حول أهمية دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وأن من أهم الصفات الاقتصادية المشتركة بين الدول محل الدراسة تتمثل في الاعتماد على النفط والاعتماد عمي العمالة الوافدة بشكل كبير، وأن انخفاض أسعار النفط وإيراداته أثر بالمرتبة الأولى على النفقات الرأسمالية بينما كان أثره محدوداً على الإنفاق الجاري، والسبب أن الجزء الأكبر من النفقات الجارية عبارة عن رواتب وأجور الأمر الذي جعل التقليل منها تعارض مع متطلبات التنمية، بالإضافة إلى اكتمال مشروعات البنية التحتية.

وأوصت الدراسة أن للإنفاق الحكومي تأثيراً معنوياً في دفع عجلة النمو الاقتصادي, لذلك يجب الاعتماد على الإنفاق الحكومي كأداة من أدوات السياسة المالية في رسم خطط التنمية الاقتصادية, وبصفة خاصة طويلة الأجل ضرورة تنويع الإنتاج في الدول محل الدراسة حتى لا يتم الاعتماد على مصدر واحد للدخل وهو إيرادات النفط لما له من أثار سلبية على الاقتصاد نتيجة لتقلب أسعار النفط العالمية كما حدث في فترة الثمانينات، وأن الإنفاق الحكومي محددٌ مهم من محددات النمو، لذلك على الدول محل الدراسة الاهتمام بالإنفاق على العوامل التي تدعم التنمية البشرية مثل التعليم والصحة والإعانات الاجتماعية، والاعتماد على القطاع الخاص. (العيسى، 2006م).

4. **دراسة محمد جبريل فضل الله (2012)، أثر السياسة المالية على عوامل الاستقرار الاقتصادي في السودان:**

تمثلت مشكلة الدراسة في أن الاقتصاد السوداني يعاني من إختلالات كبيرة في المؤشرات الداخلية والخارجية , من ارتفاع في معدلات البطالة والتضخم وانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي وهدفت الدراسة إلى توضيح آثار السياسات المالية على عوامل الاستقرار الاقتصادي , وإلى أي مدى ساهمت هذه السياسات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان

وتوصلت الدراسة إلى عدم وضوح السياسات المالية خاصة فيما يتعلق بجانب تخفيض الإنفاق العام. والكيفية التي يمكن تنفيذ هذه السياسات عبرها , بالإضافة إلى عدم الاتساق بين السياسة المالية والسياسة النقدية في إدارة السيولة وتخصيص الموارد المالية للقطاعات الإنتاجية.

وأوصت الدراسة بضرورة رسم سياسة مالية محكمة في مجال الإيرادات والنفقات العامة والتنسيق بين السياسات المالية والنقدية خاصة فيما يتعلق بتوجيه الموارد المالية للقطاعات الإنتاجية وضبط المعروض من النقود وتخفيض عجز الموازنة وذلك بوقف التوسع في الإنفاق الجاري , مع ضرورة تقليص النظام الإداري الفيدرالي (محمد جبريل فضل الله 2012)

أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

1. تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث توضيح أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في ظل النظريات الاقتصادية.
2. استفادت الدراسة من تجارب الدراسات السابقة في تحديد النموذج القياسي المناسب، بالإضافة إلى الطرق الإحصائية المستخدمة في عملية التقدير.
3. من أوجه اختلاف الدارسة الحالية عن بعض الدراسات السابقة استخدامها في الجانب الإحصائي أسلوب تحليل السلاسل الزمنية للفترة ما بين(1993 –2018) .

الإنفاق الحكومي:

تمهيد:

النفقات العامة أداة تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، وتكتسب دراستها جانباً مهماً وحيوياً في الدراسات المالية،كما يتطور البحث فيها مع تطور الفكر المالي فهي بذالك تعكس جوانب الأنشطة العامة، وتبين البرامج الحكومية في شتى الميادين في صورة أرقام واعتمادات سعيا منها لتحقيق أقصى نفع جماعي ممكن.

الإنفاق الحكومي – أسس ومفاهيم عامة:

الإنفاق الحكومي من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في رسم وتطبيق سياستها الاقتصادية، و سنتطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالإنفاق الحكومي .

تعريف الإنفاق الحكومي، أشكاله، مصادره وأهدافه:

أولاً: تعريف الإنفاق الحكومي: يعرف الإنفاق الحكومي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة" ، وتعرف كذلك بأنها كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة (كريم

بودخدع، 2001، ص30) أو بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية الحكومية والجماعات المحلية بقصد تحقيق منفعة عامة (محمد عباس محرزي،2003، ص68)

ثانياً: أشكال الإنفاق الحكومي:

تكون النفقة العمومية في شكل مبلغ نقدي حيث تقوم الدولة بدورها في الإنفاق الحكومي باستخدام مبلغ نقدي ثمناً لما تحتاجه من منتجات، سلع وخدمات، من أجل تسيير المرافق العمومية وثمناً لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشاريع الاستثمارية ولمنح المساعدات الإعانات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

مما لاشك فيه أن استخدم الدولة للنقود هو أمر طبيعي ويتماشى مع الوضع القائم في ظل اقتصاد نقدي، ومن ثم تصبح النقود هي وسيلة الدول للإنفاق شأنها في ذلك شأن الأفراد.

ويعد الإنفاق النقدي من بين أفضل طرق النفقات العمومية التي تقوم الدولة وهذا راجع لعدة أسباب يمكن أن نوجزها فيما يلي:

1. إن استعمال الدولة للنقود في عملية الإنفاق يسهل ما يتطلبه النظام المالي الحديث من ترسيخ مبدأ الرقابة بصورها المتعددة على النفقات العمومية ضماناً لحسن استخدامها وفقاً للأحكام والقواعد التي تحقق حاجات الأفراد العامة وفقاً للأحكام والقواعد التي تحقق حاجات الأفراد العامة.
2. إن انتشار مبادئ الديمقراطية أدى إلى عدم إكراه الأفراد على أعمالهم بدون أجر لتعارض ذلك مع حرية الإنسان وكرامته.
3. إن الإنفاق العيني يثير العديد من الإشكالات الإدارية والتنظيمية ويؤدي إلى سوء في التدقيق، وقد يؤدي الانحياز إلى بعض الأفراد وإعطائهم مزايا عينية دون غيرهم.

ثالثا: مصادر الإنفاق الحكومي:

لا يمكننا أن نعتبر المبالغ النقدية التي تنفق لأداء خدمة معينة من باب النفقة العمومية إلا إذا صدرت من شخص عام. ويقصد بالأشخاص العامة، الدولة وأقسامها السياسية وجماعاتها المحلية بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العمومية ذات الشخصية المعنوية، الولايات المتحدة في الدول الاتحادية، أو قد تكون أشخاص عامة محلية كمجالس المحافظات والمدن والقرى في الدول الموحدة (سمير بن عباس، 2001 – 2012، ص/34)

رابعاً: أهداف الإنفاق الحكومي:

هو إشباع حاجة العامة أي تحقيق الصالح العام للمجتمع، حيث يستفيد أفراد المجتمع بصورة عامة من تلك الخدمة التي تقدمها الحكومة وذلك لأن الأموال التي تغطي هذه النفقات العامة تمت جبايتها من الأفراد، ويعتبر مفهوم الحاجة العامة أمراً نسبياً يختلف من مجتمع لآخر حسب التطور الحضاري والاجتماعي والثقافي لكل مجتمع ولهذا تركت هذه الأمور

للمجالس النيابية التي تمثل الشعب لتحرير الحاجات العامة للشعوب من أجل عدم إساءة استعمال النفقات العامة والمحافظة على المال العام (محمود حسين الوادي،2007 ،ص 121)

تقسيمات الإنفاق الحكومي: تستند تقسيمات الإنفاق الحكومي إلى عدة معايير محددة، وعليه سيتم التطرق إلى التقسيمات العلمية للنفقات العمومية.

أولا: التقسيمات العلمية (الاقتصادية(للنفقات العمومية:

يعتمد التقسيم الاقتصادي للنفقات العمومية على ثلاثة معايير رئيسية وهي:

1. **معيار الدورية (التكرار):** استناداً إلى معيار الدورية يمكن التمييز بين نوعين من النفقات العمومية:

النفقات العامة الدورية: وهي تلك النفقات التي تتميز بالتكرار ويطغى عليها طابع الدوام، وتندرج في تسيير المرافق الأساسية للدولة كالأمن والتعليم كما تعرف كذلك بالنفقات العادية أو الجارية.

النفقات العامة غير الدورية :والمقصود بها تلك النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية، كما أنها قد تظهر في أوقات غير منتظرة) كالكوارث الطبيعية والحروب (مما يصعب التوقع بحجمها، إذن أنها غالباً ما تمول من إيرادات غير عادية كالاقتراض.

2. **معيار الأثر على الناتج الوطني وحجمه:** يمكن التميز وفق هذا المعيار بين نوعين من النفقات :الحقيقية والغير حقيقية (التحويلية)

النفقات الحقيقية :ترمي إلى الإنتاج الوطني أي تمثل مقابل ما تدفعه السلطات العمومية حتى تحصل على عناصر الإنتاج الأساسية أو توفر خدمات وسلع ضرورية لسير مصالحها، وعليه فإنها نفقات منتجة تزيد من الدخل القومي للدولة.

النفقات غير الحقيقية: إذ أنها لا تزيد في الإنتاج الوطني وتقتصر على إعادة توزيع الدخل الوطني بين طبقات المجتمع عن طريق ما يعرف بالتحويلات الاجتماعية كأنظمة الحماية الاجتماعية والمعاشات.

3. **معيار الوظيفة التي تؤديها النفقات العامة:**

يمكن تقسيم النفقة العامة تبعا للغرض الذي تؤديه، أي تبعاً لآثارها العائدة على المجتمع وخاصة الاقتصادية منها، فوفق هذا المعيار يتم تقسيم النفقات العامة إلى:

النفقات الإدارية: هي تلك النفقات اللازمة لتسيير الشؤون الإدارية كأجور المستخدمين.

النفقات الاجتماعية: الرامية أساساً لتحقيق التنمية والتكافل الاجتماعي.

النفقات الاقتصادية: تمثل النفقات الضرورية لتقوية النسيج الصناعي، دفع الاستثمار وتمتين البنى التحتية.

4. **معيار الشمولية:** كما يمكن تقسيم النفقات العمومية حسب معيار الشمولية إلى:

النفقات المركزية أو الوطنية: هي نفقات ذات طابع وطني تقوم بها الحكومة المركزية وتشمل جميع أفراد الدولة الواحدة كنفقات الدفاع، القضاء والأمن.

النفقات المحلية: هي نفقات ذات طابع إقليمي أو محلي تتكفل بالجماعات المحلية كالبلديات والولايات.

ثانياً: ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي:

وتبين هذا من خلال الدراسة التي أجراها الألماني " أدولف فاجنر " بخصوص تطور الإنفاق العام في الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، حيث صاغ القانون الاقتصادي (قانون فاجنر)، والذي يشير إلى أنه كلما حقق معدل معين من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يستتبع باتساع نشاط الدولة (نامية أو متقدمة) ومن ثم زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد في الناتج القومي"، وقد لوحظ أن ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي ترجع إلى ما يلي: (محمد عباس محرزي، ص 60)

1. **الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق الحكومي:** انخفاض قيمة النقود – اختلاف طرق المحاسبة الحكومية – التزايد السكاني – التوسع الإقليمي.

2. **الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق الحكومي:** زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي – اتساع الدور الاجتماعي للدولة. – تغيير الدور السياسي للدولة.– أثر الحرب

ثالثاً: أهم الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي:

تتعرض النفقات العامة بآثارها على حزمة من المؤشرات الاقتصادية يمكن أن نسوقها في الآتي:

1. **الأثر المباشر للإنفاق العام على الناتج الوطني:**

أ. زيادة القدرة الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري، ومنه الزيادة في الإنتاج والناتج الوطني.

ب. إن النفقات الجارية يمكن أن تكون سببا في زيادة إنتاج عناصر الإنتاج من خلال التعليم، الصحة، الثقافة.

2. **الأثر المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك الوطني:** عندما تقوم الحكومة وأجهزتها بشراء خدمات استهلاكية (الدفاع، الأمن، التعليم,....) وشراء سلع استهلاكية (ملابس، مستلزمات وأدوية ,.....) فأنها تسهم في زيادة الاستهلاك الوطني.

3. **أثر الإنفاق العام على توزيع الدخل**: وذلك من خلال إجراء تعديلات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية على التوزيع الأولي فيما يسعى عادة توزيع الدخل الوطني، أي بين الأفراد بصفتهم مستهلكين، وتتم هذه التعديلات من خلال النفقات التحويلية بين عوامل الإنتاج أو فروع النشاط أو الأقاليم الجغرافية.

4. **أثر الإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي**:

حيث يمكن أن يزيد معدل النمو الاقتصادي كلما زاد الإنفاق الاستثماري، جراء الزيادة في التراكم الرأسمالي ومن ثم الاستثمار، والعكس صحيح.

رابعاً: النمو الاقتصادي:

تعد المفاهيم الأساسية الخاصة بموضوع النمو الاقتصادي من أهم الموضوعات التي تناولها الاقتصاديون، إذ يمكن اعتبار النمو الاقتصادي هو هدف من بين الأهداف الأساسية لأي اقتصاد في العالم ككل، وكأحد المقاييس لقياس تطورها.

1. **مفهوم النمو الاقتصادي**:

النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج وإنما حدوث تحسين في مستوى معيشة الفرد ممثلاً في زيادة نصيبه من الدخل الكلي، وهذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو الناتج (الدخل) الكلي معدل النمو السكاني، فإذا حدث وكان معدل نمو الدخل الكلي مساوياً لمعدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف يظل ثابتاً وبالتالي لا يوجد نمو اقتصادي.(عبدالقادر محمد 2003, ص 11).

2. **تعريف النمو الاقتصادي**:

هو العملية المستمرة و التي من خلالها تزيد المقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني عبر الزمن لرفع مستويات الناتج القومي أو الدخل القومي، و يعرف أيضاً أّنه الزيادة في سّلم مناخات الإنتاج، الناتج عن ارتفاع التوقعات في الموارد أو التطور التكنولوجي. (ميشيل توادر، 2006، ص31) هو التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية.

ويعرف كذلك بأنه هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ومتوسط الدخل الفردي ممثل بالعلاقة الرياضية التالية: (محمد ناجي حسن خليفة،2001، ص70)

– متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي / عدد السكان.

النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي فقط، بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي أن معدل النمو الاقتصادي لابد أن يفوق معدل النمو السكاني و على ضوء ذلك يكون:

معدل نمو الاقتصاد الوطني = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي – معدل نمو السكان.

– الناتج القومي الإجمالي:

يقصد به قيمة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها خلال فترة زمنية (عادة تكون سنة) من قبل المواطنين سواء كانوا داخل البلد أو خارجه بعد استبعاد ما يتم إنتاجه بواسطة العناصر غير الوطنية (جمال داؤد, 2015, ص9).

3. حالات النمو الاقتصادي:

– النمو التلقائي: يقصد به الزيادة المستمرة في الدخل القومي الحقيقي بمعدل يفوق معدل النمو السكاني في المجتمع، ويحدث النمو نتيجة تفاعل المتغيرات الاقتصادية في المجتمع بطريقة تلقائية دون الاعتماد على وضع الخطط الاقتصادية أو التخطيط القومي(هشام محمود, 2009, 121).

– النمو العابر: يحدث نتيجة لوجود أسباب طارئة "عادة تكون بصورة عابرة" ويزول بزوالها، وهذا النمو ليس له صفة الاستمرار وقد عرف هذا النوع في بعض الدول النامية نتيجة لحدوث تطورات في تجاراتها الخارجية، ولكن آثار هذا النمو كانت محدودة بسبب عدم استمراره وانتظام العوامل التي أدت إليه وأيضاً كان لجمود النسق الاجتماعي والثقافي في تلك الدول دوراً كبيراً في عدم استيعاب هذا النمو.

– النمو المخطط :هذا النوع من النمو يحدث نتيجة تدخل الدولة من خلال وضع استراتيجية للتخطيط الاقتصادي، وعلى ذلك فإن فاعلية هذا النمو ترتبط ارتباطاً وثيقاً بواقعية الخطط الاقتصادية ومراحلها ومرونة السياسات الإدارية والاقتصادية المتبعة، والنمو المخطط يعد نمو ذاتي الحركة مثله في ذلك مثل النمو الطبيعي ولكنه يتم بمعدلات أسرع، والنمو المخطط يصور المسار الذي سارت عليه دول الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتي والصين خلال القرن الماضي.

4. مؤشرات ومقاييس التنمية والنمو:

على الرغم من وجود فروق واضحة بين كل من النمو الاقتصادي والتنمية "الاقتصادية" والتقدم الاقتصادي، فإنها كثيراً ما تستخدم كمترادفات بسبب ما تشمله من عناصر مشتركة ولعل ما يعنينا في هذه المرحلة هو الوسيلة التي عن طريقها نتعرف على ما يحققه المجتمع من تقدم أو نمو أو تنمية، أي ما هي الوسائل التي يمكن عن طريقها قياس درجة التقدم في دولة ما، حيث توجد ثلاثة معايير رئيسية لقياس التنمية الاقتصادية هي:

أ. **معايير الدخل:**

تعد معايير الدخل أن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي، ولابد من التنبه إلى ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية، وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي والاتفاق على البنود التي تحسب ضمن إجمالي الناتج القومي، واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل، كذلك فانعدم ثبات أسعار الصرف الخارجية، واختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقية من الأمور التي يتعين أن تؤخذ في الحسبان عند تقدير وتقييم تلك المؤشرات، وتنطوي معايير الدخل على معايير فرعية:

i. معيار الدخل الكلي:

يقترح الأستاذ meadeقياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب، وذلك لأن زيادة الدخل أو نقصه قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادة الدخل القومي لا تعني نمو اقتصادياً عندما يزداد السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل"لا يعني" تخلفاً اقتصادياً عندما ينخفض السكان وكذلك يتعذر الاستفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة.

ii. معيار الدخل القومي الكلي المتوقع:

يقترح البعض قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لها الإمكانيات المختلفة لإفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصى بعض الاقتصاديين أن تؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند قياس حجم الدخل، غير أن هذا المعيار توجه إليه صعوبة تقدير وقياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل.

iii.معيار متوسط الدخل الحقيقي:

يعد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي أكثر المعايير استخداماً وأكثرها صدقاً عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هنالك عديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام تمثل الدخل الحقيقي للفرد، كما أن إحصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة، وكذلك فإن عقد المقارنات بين الدول المختلفة بين الدول المختلفة أمر مشكوك في صحته ودقته، نظراً لاختلاف الأسس والطرقات التي يحسب على أساسها. يعتقد الأستاذ Charles kindle Berger أن الاهتمام بصدد التنمية يتعين أن يوجه إلى الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة أي إلى الدخل المنتج وليس إلى الدخل المنفق. وعلى العكس فإن جمهور الاقتصاديين يتمسك بمتوسط نصيب الفرد من الدخل، باعتباره المعيار الذي يجب الأخذ به لأن الهدف النهائي من التنمية هو رفع مستويات المعيشة ومستويات الرفاهية.(محمد عبدالعزيز , 2008, ص 108).

5. **عناصر ومحددات النمو الاقتصادي:**

هناك عدة محددات للنمو الاقتصادي في أي مجتمع تكون هي وراء إحداث النمو ,وحيث نجد من أهمها: تراكم رأس المال؛ ورأس المال البشري حيث:

أ. **تراكم رأس المال:**

ويشتمل على كل من الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية و الموارد البشرية فتراكم رأس المال ينتج عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخاره لكي يتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل.

وتوالت فيما بعد آراء الاقتصاديين حول مفهوم التراكم الرأس المالي وهنا نذكر بفكرة" كينز "الذي ربط مفهوم رأس المال باستثمار الذي يتم تشغيله في الإنتاج عائداً أو دخلاً في المرحلة لاحقة وهنا ظهر مفهوم الكفاية الحدية لرأس المال. وبالتالي كون رأس المال يعد عنصر من عناصر النمو فهو يساعد في توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة. (عبد الغفار غطاس، 2006، ص25)

ب. رأس المال البشري:

يمثل الفرد حجر الزاوية في النظام الاقتصادي الجديد المبني على المعرفة، ولذلك فإن المهارات الفردية والإبداع والابتكار ليست فقط عوامل الإنتاج، إنما هي أيضاً مصادر للثروة ودوافع للنمو الاقتصادي، وفي التنافس العالمي على المعرفة والمواهب تصبح تنمية الموارد البشرية استراتيجية شديدة الأهمية بالنسبة إلى الأمم والمؤسسات لكي تكتسب الميزة التنافسية.

ومن المهم ملاحظة أنه في الوقت الذي تتحمل فيه الدولة دوراً رئيسياً في تطوير قوة عاملة عالية الخبرة وقادرة على تلبية المتطلبات الاقتصادية فإنها ليست الطرف المؤثر الوحيد الذي يتحمل المسؤولية، إذ يجب أن تكون هنالك شراكة بين نظام التعليم الرسمي والخاص وقطاع الأعمال والحكومة والمستثمرين ومن هنا تتحمل كل حكومة مسؤولية صياغة سياسة وطنية للمورد البشري لتشجيعه ودعمه.(ربحي مصطفى، 2014م، ص200)

العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي:

تعد مسألة تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي من المسائل الرئيسية لفهم الأبعاد الاقتصادية التي تؤثر على النمو الاقتصادي وذلك بسبب الدور الرئيسي والحكومي الذي يلعبه الإنفاق الحكومي كسياسة مالية في يد الدولة للتدخل في الاقتصاد وإعادة التوازن وتحقيق أهداف الدولة، ومن خلاله يمكن استقراء واقع ومستقبل التوظيف وحجم الطلب واتجاهات التكوين الرأسمالي واتجاهات الأسعار والتي تعد بشكل عام مرآة للنمو الاقتصادي.

ويعد موضوع الإنفاق الحكومي وعلاقته بالنمو الاقتصادي من الموضوعات التي بحثت من جوانب متعددة ومختلفة فعلى سبيل المثال يشير القريني إلى أن معدل النمو الاقتصادي في الدول النامية إنما يتوقف على حد كبير على قدرة هذه الدول على الإنفاق على التعليم والصحة والأمن والدفاع والبنية التحتية.

أولاً: الإنفاق العام في السودان:

يمكن تعريف النفقات العامة بأنها أموال الدولة التي تنفقها لإنجاز خدمات عامة يستفيد منها المجتمع، ويلاحظ أن نفقات الحكومة المركزية توجه لتحقيق الخدمات العامة دون انتظار عائد معين مقابل هذه الخدمات .وبهذا المفهوم فإن الإنفاق الحكومي المركزي ينبغي أن يكون إنفاقاً عاماً يستفيد منه جميع أفراد المجتمع .ويتكون الإنفاق العام في السودان من أجزاء رئيسية ثلاثة هي: إنفاق الحكومة المركزية، الإنفاق على الحكم المحلي، الإنفاق على التنمية.

الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد السوداني خلال الفترة 1993–2018م، نتيجة للدور الذي يلعبه في زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات الأمر الذي أدى إلى رفع مستويات الأسعار.

جدول رقم (1) النفقات العامة في السودان 1993–2018م مليون جنيه.

العام	النفقات العامة	معدل نمو النفقات العامة
1993	98941.1	-
1994	119436.0	-
1995	217.600	-
1996	1197.00	-
1997م	1173.8	%41
1998م	1163.0	%34
1999م	1964.2	%68.9
2000م	35220.0	%69
2001م	41860.0	%18.9
2002م	51790.0	%23.7
2003م	73900.0	%42.7
2004م	110380.0	%49.6
2005م	138530.0	%25.5
2006م	17096.2	%18.7
2007م	20806.1	%21.7
2008م	22440.0	%19.5
2009م	20025.9	%25.9
2010م	24162.0	%38
2011م	28573.0	%20.7
2012م	26272.0	%18.3
2013م	36178.5	%37.3
2014م	55632.0	%53.7
2015م	61476	%10.5
2016م	69,099,60	%13
2017	96,200.00	%5,2
2018	127,200,00	-

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير مختلفة للفترة 1993–2018م.

يلاحظ من الجدول (1):

1. شهد الإنفاق الحكومي ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات 1993– 2011م حيث ارتفع من (16.3) مليون جنيه عام 1990م، إلى (28.573.1) مليون جنيه في عام 2011م، أي أن الإنفاق الحكومي قد زاد (1742) مرة في عام 2011م، عن ما كان عليه في عام 1990م.
2. زاد الإنفاق الحكومي بمعدلات نمو متصاعدة خلال الفترة الممتدة من عام1997م وحتى عام 2000م، حيث ارتفعت معدلات نموه من (20%) عام1997م، إلى (69%) عام2000م. ويعزى الارتفاع في الإنفاق الحكومي إلى عدة أسباب منها: زيادة الإنفاق على تنفيذ وبناء مشروعات البنية التحتية، وزيادة الإنفاق على الحرب الأهلية في الجنوب وتأمين الجبهة الداخلية.
3. شهدت الفترة 2001– 2016م، تذبذباً في معدلات نمو الإنفاق الحكومي، حيث انخفضت من (18.9%) عام 2001م، إلى (10.5%) في عام 2016م، حيث بلغ معدل نمو الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة (13%) في المتوسط، إن تراجع معدلات نمو الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة يعود إلى فقدان السودان إيراداته النفطية جراء انفصال الجنوب.

ثانياً: النمو الاقتصادي في السودان:

جدول رقم (2) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية ومعدل النمو الاقتصادي 1993– 2018م

العام	معدل النمو الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
1993	4.6	9.471.00	86009
1994	1.0	9.566.00	175356.3
1995	6.5	10.140	4049.74
1996	11.6	10478.1	11.312
1997م	6.1	16.137.4	11.998
1998م	8.2	21.935.9	12.986
1999م	4.2	27.058.8	13.536
2000م	8.4	33.662.7	14.672
2001م	6.4	40.658.6	16.256
2002م	6.7	47.756.1	17.232
2003م	6.1	55.733.8	18.316
2004م	6.4	68.721.4	19.257
2005م	8.7	85.707.1	20.344
2006م	10.4	98.718.8	22.353
2007م	8.3	114.017.5	24.158
2008م	7.8	127.746.9	26.032
2009م	6.1	141.707.3	28.110
2010م	5.5	162.204.0	29.300
2011م	5.1	186.689.9	27.000
2012م	1.1	243.412.8	27.300
2013م	4.4	294.630.2	280690
2014م	2.7	475.827.8	290411
2015م	4.3	582.936.71	304659
2016م	4.9	693.514.0	346200
2017	5.2	773467.7	793467.7
2018	5.7	–	1228967.3

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني بيانات لسنوات مختلفة

يلاحظ من الجدول (2) أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة ومعدل النمو الاقتصادي في تأرجح بين الزيادة والنقصان خاصة معدل النمو الاقتصادي الذي يعتمد على الناتج، حيث كان معدل النمو الاقتصادي في 1993 4.6% ثم انخفض إلى 1.0% في العام 1994م، ثم ارتفع في عام 1995م إلى 11.6% ويعزى ذلك لارتفاع معدل النمو في قطاعي الزراعة والصناعة، وزاد معدل النمو الاقتصادي الذي بلغ في متوسطة حوالي 5% في فترة الدراسة، مما يعني أن زيادة الإنفاق العام أدت إلى ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي وخاصة بعد دخول البترول كمكون أساسي في الصادرات عام 1999م.

وكذلك يشير الجدول (2)إلى أن النمو الاقتصادي بلغ في المتوسط في فترة التسعينيات حوالي 6%، وتزايد النمو الاقتصادي بعد دخول البترول كمورد أساسي من مكونات الناتج المحلي، وقد بلغ النمو الاقتصادي4.8% في عام 2000م ليصل إلى أعلى معدل له في عام 2006م ليبلغ حوالي 4.10%. أما في الفترة من (2008– 2012) فقد حافظ معدل النمو الاقتصادي على معدل عالي مقاسا بالرقم العالمي للنمو (أعلى من 5%(إذ بلغ في المتوسط حوالي (1.6%) على الرغم من الأزمة المالية العالمية والحروب الأهلية المتعددة، أما الفترة (2013–2018%) فبلغ معدل النمو حوالي 5% ويرجع ذلك لتأثر السودان بالانفصال دولة جنوب السودان وخروج البترول من الناتج بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي يمر بها السودان.

ثالثاً: الجانب التطبيقي: منهجية التحليل:

أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي:

توصيف النموذج واختبار سكون متغيرات النموذج

يتضمن النموذج القياسي عدد من المتغيرات تم تحديدها من خلال الأدبيات المتمثلة في النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية وطبيعة المتغيرات الاقتصادية السائدة في الفترة الزمنية تحت الدراسة. وتعد الخطوة الأولى والأساسية التي يقوم بها الباحث في الاقتصاد القياسي والذي يود دراسة ظاهرة اقتصادية معينة، وهي تعني بالتعبير عن الظاهرة موضع الدراسة في صياغة رياضية وذلك لعكس العلاقات المختلفة، ويطلق على هذه الظاهرة على المستوى الأكاديمي بمرحلة صياغة الفرضيات وهي تشتمل علي الخطوات التالية:

- تحديد متغيرات النموذج.
- تحديد الشكل الرياضي للنموذج.

– تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم.

وفيما يلي دراسة توضيحية لمراحل توصيف النموذج الدراسة:

تحديد المتغيرات

يتضمن النموذج المقترح لتقدير دالة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في السودان والذي يشتمل على معادلة تم تحديدها من خلال الدراسات النظرية والتطبيقية وهي تتمثل في التالي:

معادلة النموذج: تشتمل على الآتي:

المتغير التابع: الإنفاق العام.

المتغير المستقل: النمو الاقتصادي ممثل في (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي).

الشكل الرياضي للنموذج:

تمت صياغة النموذج وفقا" للأشكال الرياضية التالية:

1. الدالة الخطية:

وهي الدالة الخطية والتي تأخذ الشكل الرياضي التالي:

$$GS = B_0 + B_1EG + Ut \text{----------} 1$$

2. الدالة اللوغريثمية والتي تأخذ الشكل التالي:

$$Log(GS) = B_0 + B_1 log(EG) + Ut \text{----------} 2$$

حيث إن:

الإنفاق العام = GS (General spending)

النمو الاقتصادي = EG (Economic Growth)

فحص وتقدير النموذج القياسي للدراسة:

وفيما يلي نتائج اختبارات جذور الوحدة لبيانات النموذج القياسي المستخدم باستخدام اختبار (Augemented Dickey Fuller) و (Philiiip&Perron) عند مستوي معنوية 5%.

نتائج اختبارات جذور الوحدة results of Unit Root tests

جدول رقم (3) نتائج اختبار جذور الوحدة باستخدام اختبار (ADF) لمتغيرات الدراسة

المتغير	القيمة الحرجة 5%	القيمة الاختبارية (ADF)	مستوى الاستقرار
الإنفاق العام	-3.603202	4.077536	المستوى
النمو الاقتصادي	-3.632896	8.111314	المستوى

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج E-Views

يتضح من الجدول رقم (3) لقد تم استخدام اختبار (ديكي فولر) لاختبار سكون المتغيرات. لذا من خلال الجدول (3) أعلاه لقد تم قبول فرضية التكامل من الدرجة صفر عند مستوي معنوية (5%) لمتغيري (الإنفاق العام) و(النمو الاقتصادي) باستخدام اختبار (ديكي& فولر) حيث يتضح أن قيمة الاختبار المطلقة للمتغيرين (3.632896-) و(-3.603202) و(8.111314) و(4.077536) على التوالي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 5% والبالغة مما يعني أن متغيري (الإنفاق العام والنمو الاقتصادي) مستقران في مستواهما.

تقدير دالة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في السودان:–

لتقدير دالة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في السودان فقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطى البسيط، حيث تم إجراء كل العمليات الحسابية الخاصة بتحليل الانحدار باستخدام البرنامج الاقتصادي(E-views)، وكان نموذج الانحدار المفترض في الصيغة التالية:

$$GS = B_0 + B_1EG + Ut$$

حيث إن:

GS = الإنفاق العام

EG = النمو الاقتصادي

Ut = المتغير العشوائي

وسيتم اعتماد طريقة المربعات الصغرى(OLS) لتقدير دالة النمو الاقتصادي، وبعد إجراء عدة محاولات وباستخدام النماذج الرياضية المختلفة جاءت نتائج التقدير كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (4) نتائج تقدير النموذج

المتغيرات	المعالم	الأخطاء المعيارية للمعالم	قيمة t	مستوي المعنوية
C	220523.3	214353.1	1.028785	0.3153
الإنفاق العام	4.436173	1.118452	3.966350	0.0007

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views

R^2(R-Squared) 0.95 F=115.4972

Prob (F.Statistic): 0.000000

DW: 1.5 White test: 0.1658

EG = 220523.3+ 4.436173 GE

فيما يلي تقييم لنتائج تقدير النموذج:

أولاً" تقييم النموذج وفقا" للمعيار الاقتصادي:

جدول رقم (5) نتائج التقييم الاقتصادي لدالة النمو الاقتصادي

المتغيرات	قيم المعالم	التقييم الاقتصادي
C	220523.3	يتفق مع النظرية الاقتصادية
الإنفاق العام	4.436173	يتفق مع النظرية الاقتصادية

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التقدير

يتضح من الجدول رقم (5) أن قيم وإشارات معالم الدالة تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية وذلك على النحو التالي:

*قيمة الثابت بلغت (220523.3) وهي قيمة موجبة وتدل على قيمة النمو الاقتصادي عندما تكون المتغير المستقل تساوي الصفر.

*قيمة معامل الإنفاق العام بلغت (4.436173) وهي قيمة موجبة وتدل على وجود علاقة طردية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي. أي كلما زادت النفقات العامة تزداد معدلات النمو الاقتصادي.

ثانياً: تقييم النموذج وفقا" للمعيار الإحصائي:

جدول رقم (6) نتائج التقييم الإحصائي للدالة

المتغيرات	قيمة t	مستوي المعنوية	النتيجة
C	1.028785	0.3153	عدم وجود دلالة معنوية
الإنفاق العام	3.966350	0.0007	وجود دلالة معنوية

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التقدير

R^2(R-Squared) 0.95 F=115.4972

Prob (F.Statistic): 0.000000

يتضح من الجدول رقم (6) لنتائج النموذج وفقا" للمعيار الإحصائي ما يلي:

(أ) معنوية المعالم المقدرة:

ثبوت معنوية جميع المعالم في الدالة ما عدا ثابت المعادلة حيث لا يعد ذلك شرطاً ضرورياً وفقاً للنظرية الإحصائية, حيث نجد إن مستوى الدلالة لجميع المعاملات ما عدا الثابت أقل من مستوى المعنوية 5% حيث بلغت قيمة (t) للثابت (1.028785) بمستوى معنوية (0.3153) وقيمة (t) لمعامل الإنفاق العام (3.966350) بمستوى معنوية (0.0007), وأن قيمة مستوى الدلالة المعنوية أقل من 5% وهذه دلالة على وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين (الإنفاق العام) (كمتغير تابع) والمتغير المستقل (النمو الاقتصادي).

(ب) معنوية النموذج:

ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية 5% ويتضح ذلك من خلال قيمة F (والقيمة الاحتمالية لاختبار (F.Statistic) حيث بلغت قيمة F (115.4972) بمستوى معنوية (0.000000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)

(ج) جودة توفيق المعادلة:

يدل معامل التحديد R^2(R–Squared) على جودة تقدير الدالة حيث بلغ معامل التحديد (0.95) وهذا يعني إن 95% من التغيرات في المتغير التابع (الإنفاق العام) تم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغير المستقل (النمو الاقتصادي)،

بينما (5%) من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير موجودة في النموذج ولكنها مضمنة في المتغير العشوائي، وهذه دلالة علي جودة توفيق العلاقة بين (الإنفاق العام) والنمو الاقتصادي.

ثالثاً" التقييم وفقا" للمعيار القياسي:

بعد أن اجتاز النموذج اختبارات النظرية الاقتصادية والإحصائية لابد أن تُجرى عليه الاختبارات القياسية أو ما يعرف باختبارات الدرجة الثانية وذلك من خلال التأكد من عدم وجود مشاكل القياس، وسوف يتم التأكد من المشاكل التالية:

1. **اختبار مشكلة الارتباط الذاتي:**

– تم التأكد من أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار ديربن واتسون حيث نجد أن قيمة (D.W) والتي تم تقديرها للنموذج موضع الدراسة تساوي أو تقترب من القيمة المعيارية (S.V=2)، إذ بلغت قيمة ديربن –واتسوان (D.W) (1.5) في النموذج المقدر و تدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي.

2. **اختبار مشكلة اختلاف التباين أو (عدم ثبات تباين حد الخطأ):**

– ويدل اختبارِ (White) لاكتشاف مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ إن النموذج المقدر لا يعاني من وجود هذه المشكلة حيث إن (Prob of F.Statistic) لمشاهدات النموذج غير معنوية إحصائياً عند مستوى الدلالة 5%، إذ بلغت قيمتها (0.1658) وبالتالي نقبل فرض العدم (H_0) أي عدم وجود مشكلة اختلاف في التباين و نرفض الفرض البديل (H_1).

وعليه نستنتج وفقا" لنتائج التقدير ما يلي:

مهما زاد أو انخفض مستوى الإنفاق العام من الناحية النظرية إلا أن الناحية الواقعية وهى الأكثر دقةً وتعد ذات منطق اقتصادي يمكن اتباعه أي أنه يحدث أثر إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي, وكذلك تُشير الدلالة الإحصائية بين (الإنفاق العام) و(النمو الاقتصادي) على أن المتغير المستقل في النموذج يعد ذو أهمية بالغة في الاقتصاد السوداني.

تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

نموذج تصحيح الخطأ لدالة النمو الاقتصادي

جدول رقم (7) نتيجة تقدير نموذج تصحيح الخطأ لدالة النمو الاقتصادي وفقاً لمنهجية (ARDL)

Prob	t– statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	7.709791	0.218840	1.687213	EG(-1)
0.1270	-1.599802	0.300522	-0.480775	EG(-2)
0.8144	-0.238165	0.532103	-0.126728	GE(-1)
0.0000	13.48865	0.546606	7.372978	GE(-2)
0.0029	-0.894505	5724.870	-5120.925	CoinEq(-1)

المصدر:من نتائج التحليل E-views

من الجدول رقم (7) نلاحظ أن النمو الاقتصادي يتأثر بالإنفاق العام لفترتين متباطئتين وبعلاقة طردية في الفترة السابقة، بينما يتأثر الإنفاق العام بعلاقة سالبة في الفترة الحالية ولم تثبت معنويته في نموذج تصحيح الخطأ، وإن معامل التصحيح سالب ومعنوي إذ بلغت قيمته (5120.925-) وهذا يدل على أن الانحراف عن العلاقة التوازنية في المدى الطويل للنمو الاقتصادي يتم تصحيحه بعد مرور سنة.

يتضح من الجدول (7) أن 99% من التغير في الإنفاق العام تم تفسيره بواسطة النمو الاقتصادي لفجوتين زمنيتين، والباقي وقدره 1% يعود لمتغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج.

النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء من خلال قيمة اختبار (Breush-Godfrey Serial Correlation LM Test) التي تبلغ (0.9483) وهي أكبر من 5% وبالتالي يتم قبول فرض العدم القائل بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للأخطاء.

مناقشة نتائج نموذج تصحيح الخطأ:

أثبتت الدراسة أن السياسة المالية تؤثر على النمو الاقتصادي في المدى القصير من خلال الإنفاق العام السابق الذي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، ويؤثر إيجاباً في المدى الطويل.

مناقشة الفروض:

الفرضية الأولى: توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

بعد جمع البيانات من مصادرها بنك السودان المركزي والجهاز المركزي للإحصاء وفحصها للتأكد من سكونها باستخدام اختبار ديكي فولر، ثم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية والحصول على ميل موجب للنمو الاقتصادي ودلالة إحصائية معنوية, فتحققت الفرضية.

الفرضية الأولى: توجد علاقة توازنية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

بعد جمع البيانات من مصادرها بنك السودان المركزي والجهاز المركزي للإحصاء وفحصها للتأكد من سكونها باستخدام نموذج تصحيح الخطأ لدالة النمو الاقتصادي وفقاً لمنهجية (ARDL) والحصول على علاقة توازنية في المدى الطويل للنمو الاقتصادي يتم تصحيحه بعد مرور سنة, قد تحققت الفرضية.

النتائج:

1. أثبتت نتائج الدراسة أن الإنفاق العام يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في المدى القصير، بينما يكون أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي إيجابياً في المدى الطويل.
2. دل معامل التحديد على جودة تقدير النموذج، حيث بلغ معامل التحديد 95% وهذا يعني أن 95% من التغيرات في المتغير التابع (الإنفاق العام) تم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغير المستقل، (النمو الاقتصادي) بينما 5% فقط يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج.
3. وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

التوصيات:

1. ترشيد الإنفاق العام مع توجيهه نحو القطاع الاستثماري حتى يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
2. تشجيع الإنفاق الاستثماري خاصة الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الحقيقي بصورة تدعم الجهاز الإنتاجي مما يكون له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي.
3. وضع سياسة إنفاقية طويلة المدى واضحة الأهداف تقوم على انتقاء المشاريع والخروج من سياسة تنفيذ المشاريع الإنفاقية ذات القيمة المرتفعة الأمر الذي يكون له تأثير سلبي على معدلات النمو الاقتصادي.

قائمة المصادر والمراجع:

1. العيسى، سلوى عبدالرحمن , بعنوان: أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة 2006.
2. جمال داود سلمان الدليمي،التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية،، 2009.
3. هشام محمود الاقداحي، معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة 2009.
4. سمير بن عباس، دراسة قياسية الأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة1970 – 2009، رسالة ماجستير، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2001– / 2012 .
5. ربحي مصطفى عليان – اقتصاد المعرفة، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية،. 2014.
6. عمر محمود أبو عيده، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في فلسطين، 2015.
7. عبد القادر غطاس بعنوان " أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر "الفترة الممتدة بين 1990– 2006.
8. عبد القادر محمد عبد القادر عطية،اتجاهات حديثة في التنمية، الإسكندرية: الدار الجامعية، ب.ط،،2003
9. كريم بودخدع، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر2001 – 2009, رسالة ماجستير في النقود والمالية، جامعة دالي إبراهيم الجزائر،2001 م.
10. محمد جبريل فضل الله 2012، أثر السياسة المالية على عوامل الاستقرار الاقتصادي في السودان
11. محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003 .
12. محمد ناجي حسن خليفة، "النمو الاقتصادي– النظرية والمفهوم"، دار القاهرة للنشر، القاهرة،2001 .
13. محمود حسين الوادي –زكريا حمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2007 .
14. ميشيل توادر، " التنمية الاقتصادية"، ترجمة " حسين حسن حمود"، دار المريخ، الرياض،. 2006
15. الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير مختلفة للفترة 1993–2018م.
16. Landau(1986),'Government and Economy Growth in the less Developed countries